

الجريمة والظروف المجتمعية للسجناء المعاقبين دراسة ميدانية لبعض المساجين بالمجتمع الجزائري

Crime and social conditions a study of some prisoners in Algerian society

فريدة علوان

مخبر التراث والتواصل والتغيرات الاجتماعية؛ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية (الجزائر)

farida.allouane@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2025/07/31

تاريخ القبول: 2025/07/28

تاريخ الاستلام: 2024/12/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى: تتبع الظروف المجتمعية للمساجين؛ ومعرفة بؤر الجريمة؛ وكيف يخطط للجريمة. كذلك تسعى لفهم العلاقة بين البيئة والفرد ومدي قابليته للجريمة. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن: الظروف الاقتصادية هي التي تهدم المبادئ والقيم التي تنشئ عليها الفرد؛ فينحرف بحثا عن قوته وما يقتاته. كذلك التنشئة الاجتماعية الفقيرة والهزيلة التي لا تقوم بتأمين احتياجات الطفل الغريزية كالحنان العطف والرعاية الوالدية السليمة تؤدي بانحراف الطفل؛ لأن الطفل لا يدرك انه في موقف غير أخلاقي أو هو يمارس جريمة لأنه تعود على العنف والحرمان والنقص. في الختام جملة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والمادية والنفسية للأفراد هي التي تؤدي إلى انحراف الأفراد دون التفكير في العواقب لأن التنشئة الاجتماعية لهؤلاء لم تعدد فردا قادرا على إدراك ما سيكون فيما بعد فقط الشعور بما هو أني ولحظي.

كلمات مفتاحية: الظروف المجتمعية؛ الانحراف؛ الجريمة؛ السجناء المنهج الكيفي.

Abstract:

This study aims to: track the social conditions of prisoners; find out the hotspots of crime; and how crime is planned. It also seeks to understand the relationship between the environment and the individual and the extent of his susceptibility to crime The study reached the conclusion that: social, economic and psychological condition are what destroy the principles and values on which the individual was raised; poor socialization Poor care that does not secure the child's instinctive needs, such as tenderness compassion, and sound parental care, leads to the child's deviance, because the child does not realize that he is in an immoral situation or is committing a crime because he is accustomed to violence, deprivation, and inferiority. In conclusion, the totality

of the social, economic, and material conditions of individuals is what leads to individuals deviating without thinking about the consequences, because the socialization of these people did not prepare an individual capable of realizing what will be later only feeling what is immediate and momentary.

Keywords: social conditions; deviation; crime; prisoner; qualitative approach.

1. مقدمة :

تعرف المجتمعات العربية بالضبط الاجتماعي القوي؛ الذي يضبط سلوكيات الأفراد ويقولها وفق تعاليم المجتمع؛ فالمجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة؛ تتحكم فيه جملة من القوانين العرفية التي سنّها المجتمع؛ وقوانين مدنية سنّها المشرع لتضبط سلوكيات أفرادها، تتسم هذه القوانين بكونها صارمة لا تساهل فيها؛ خاصة ما تمس الانحراف والجريمة؛ فالخوف على الأنفس والممتلكات والأموال من طرف الهيئات يجعل سن القوانين يحتاج إلى التمحيص والتقصي والتدقيق؛ فالانحراف والجريمة اخذوا أشكال عديدة ومختلفة. وقد طرأت عليهما تغيرات كمية وكيفية لا يدركها إلا المختص والمشتغل عليهما؛ فمن خلال حالات البحث التي نشتغل عليها من أجل إعطاء صورة عن أنواع الجريمة وأشكال الانحراف والظروف المجتمعية التي ساهمت في حدوثها. لهذا سننطلق من سؤال: ما هي الظروف المجتمعية للمساجين التي ساهمت في الجريمة؟

تهدف الدراسة إلى:

- تتبع الظروف المجتمعية المشتركة للأفراد لتجنب وقوع الجريمة والانحرافات.

- تقصي حياة المساجين ومعرفة بؤر الجريمة؛ وكيف يخطط للجريمة.

- فهم العلاقة بين بيئة الفرد ومدى قابليته للجريمة.

أهمية الدراسة:

- الدراسة تصب في حقل علم اجتماع الجريمة؛ تعتبر هذه الدراسة ذات قيمة علمية

سوسيولوجية تفيد الباحثين المشتغلين على نفس الموضوع.

- الدراسة من الدراسات النوعية الكيفية التي تغوص في الظاهرة الاجتماعية؛ فتعطي نتائج عميقة.

- الدراسة من المرجعيات العلمية التي تساهم في فهم المجرم وفهم سلوكه واستشراف سلوكه.

تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السوسيولوجيا من حيث أنها دراسة تبحث في عمق

الجريمة في كونها ظاهرة اجتماعية؛ أرقّت الأسرة؛ المجتمع؛ الدولة والجهات القضائية. فالجريمة

فيروس ينخر في المجتمع وينتشر ويفسد في ظرف وجيز ما تم بناءه في أعوام وسنين.

- الدراسة الأولى: دراسة سوسن بوزيرة والعربي اشبودن (عوامل الانحراف والاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي) حيث انطلقت الباحثة من معضلة أن الجريمة تهدد النظام الاجتماعي وتهدد مستقبل الأمم؛ لهذا وجب البحث عن أسبابه؛ والخروج بحلول تقضي أو تقلل من حدتها؛ بالإضافة إلى أنها تعرضت إلى الاتجاهات والنظريات المفسرة التي تفسر السلوك المنحرف. (اشبودن، 2016) وهذا ما تتقاطع معه الدراسة الحالية حيث تبحث عن الظروف الاجتماعية من خلال الحالات التي أقيمت عليها الدراسة؛ ومن ثم الوصول إلى حوصلة لماهية الظروف المشتركة لذي الحالات.

- الدراسة الثانية: لعبد الفتاح فتحي حمودة (عوامل الانحراف الفكري في الحياة الأوروبية) (حمودة، 2022، صفحة 580). حيث انطلق الباحث من إبراز العوامل التي ساهمت في نشأة الانحراف الفكري في المجتمعات الغربية؛ خاصة أن الانحراف في المجتمعات الغربية لم يتبلور دفعة واحدة ويرى أنه من الأسباب والعوامل عوامل تتعلق بالفكر والعلم؛ تتقاطع الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من حيث أن هناك عوامل فكرية أسست للجريمة؛ لكن لم تظهر جلية لان العوامل والأسباب الاجتماعية كانت الغالبة. في حين المحرك للجريمة ليس دائما العامل الاجتماعي.

2. مفاهيم الدراسة

1.1 المفاهيم الإجرائية للدراسة:

- مفهوم الجريمة: الجريمة هي محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز أو قصاص (الوهاب، 2004، صفحة 16)

وتعرف الجريمة من المنظور الاجتماعي أنها كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها؛ أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة. (عيساوي، 2021، صفحة 129)

أما الجريمة إجرائيا فهي: كل سلوك ينافي المتفق عليه عرفيا؛ وقانونيا من أفعال تؤدي إلى الضرر بأنواعه على الآخرين.

- مفهوم الانحراف: يقصد به جملة من السلوكيات الفردية والجماعية التي تبتعد عن معايير المجتمع فتخلق خلل وظيفي ينجم عنه عقوبة (اشبودن، 2016، صفحة 357)

أما الانحراف إجرائيا: فهو السلوكيات الغير مقبولة والتي تحيد عما جاء به المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية من معايير لتؤدي إلى أضرار تمس الأفراد والمجتمع.

- المفهوم الإجرائي للظروف المجتمعية: هي جملة الأوضاع المجتمعية للسجين الذي مارس سلوك الإجرام أو الانحراف الضاغطة عليه؛ والتي جعلته يقترب هذه الجريمة فيعاقب بالسجن. وهي كل الظروف الاجتماعية الاقتصادية والنفسية؛ للفرد والمجتمع المحيطة به. والتي تمسه كالبينة، الاقتصاد المستوي المعيشي، الاستقرار الأمن، المستوى الدراسي وجملة الرساميل الاجتماعية. التي يتمتع بها أو له علاقة بها. كذلك هي الظروف التي تحيط بالفرد داخل أسرته مجتمعه والمؤسسات التي يحتك بها التي تؤثر مباشرة على فكره وسلوكه وتفاعله وقناعاته.

2. البناء النظري للدراسة:

يرى دوركايم (DURKHEIM, Emil, 2007) أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية توجد في كل مجتمع، والجريمة تعبر عن الصراع بين الفرد والمجتمع، وهي نتيجة لاختلاف القيم والمعايير بين الأفراد والجماعة. كما يؤكد دوركايم على أن الأسباب الحقيقية للجريمة لا تُفسَّر بيولوجيًا أو نفسيًا، بل ينبغي البحث عنها في البنى الاجتماعية والتنظيمات الجماعية.

في نظره، كل مجتمع "يستحق" مجرميه، لأن طبيعة الجريمة تتغير بتغير النسق الاجتماعي والقيم السائدة. ويرى أن الضعف في الاندماج الاجتماعي أو التنظيم (مثل التفكك الأسري، ضعف التدين، الأزمات الاقتصادية) مثلما يؤدي إلى الانتحار يؤدي إلى الجريمة.

استخدم مفهوم "الأنومية" (DURKHEIM, Emil, 2007، صفحة 364) (حالة اللا-معيارية) لتفسير تفشي الجريمة في المجتمعات التي تعاني من اضطراب أخلاقي وقيمي. يربط بين الجريمة والانتحار باعتبارهما ردود فعل مختلفة على نفس الظروف الاجتماعية المضطربة. كما يعتبر أن المجتمع هو من يخلق القواعد ثم يعاقب من يخالفها، والجريمة ضرورية لإعادة تثبيت هذه القواعد وتجديد الأخلاق الجماعية.

أخيرًا، الجريمة بالنسبة لدوركايم ليست فقط انحرافًا، بل مؤشرًا على حيوية المجتمع وقدرته على التطور من خلال مقاومة ما يراه منحرفًا.

3. الطريقة والأدوات:

1.3 اختيار الحالات والمنهجية المستخدمة:

نظرًا لتعدد ظواهر الواقع الاجتماعي وتفاوتها من حيث الطبيعة والامتداد، فإن طرق تحليلها تختلف تبعًا للسياق، ولطبيعة الباحث أيضًا، مما يستدعي اعتماد مناهج علمية متنوعة ومتكاملة في البحوث الاجتماعية. وينبغي في هذا السياق الالتزام بتبني المنهج الملائم الذي ينسجم مع طبيعة الموضوع ومجاله، سواء كان منهجيًا كيفيًا أو كميًا، مع العلم أن المناهج الكيفية تقتضي أدواتها وبروتوكولاتها الخاصة.

وقد ارتأينا في هذا البحث تبني المنهج الكيفي، نظراً لطبيعة الموضوع الحساسة، والمتعلقة بفهم المسارات الشخصية والاجتماعية للأفراد المحكوم عليهم في قضايا جنائية. إلا أن تطبيق هذا المنهج اصطدم بواقع الميدان، حيث تعذر إجراء مقابلات مباشرة مع المساجين، وهو ما دفعنا إلى بناء استمارة مقابلة مفصلة تضم أكثر من 300 سؤال، موزعة على محاور حياتية دقيقة، هدفت إلى استنطاق المبحوثين حول مختلف مراحل حياتهم وظروفهم وسياقاتهم الخاصة.

وقد حرصنا من خلال هذه الأداة على تعويض غياب المقابلة المباشرة عبر تقنية "تحويل الاستثمار إلى مقابلة سردية مكتوبة"، حيث تمكنا من الوصول إلى معطيات دقيقة وشخصية، شملت: مرحلة الطفولة، علاقاتهم العائلية والاجتماعية، تصوراتهم للعدالة والدين، أحلامهم، مآسهم، علاقاتهم بالجريمة، ومواقفهم بعد ارتكابها.

ومن خلال التجربة، لاحظنا أن عدداً كبيراً من المساجين أبدوا انفتاحاً كبيراً واستعداداً للبوخ بمعاناتهم، على خلاف التصورات المسبقة التي تقول إنهم ضاقوا ذرعاً بأن يكونوا "حقول تجارب". بل بالعكس، كانت إجاباتهم مفصلة وغنية، وساهمت في تشكيل "قصص حياة" لكل واحد منهم.

وقد تم تطبيق البحث ميدانياً في عدة سجون جزائرية، مستثنين المراكز المخصصة للأحداث، مع تحديد الفئة العمرية للمبحوثين ما بين 16 إلى 20 سنة. أما الجرائم المقترفة، فقد تراوحت بين: الضرب العمدي المفضي إلى الموت، الضرب غير المفضي إلى الموت، السرقة، وترويج المخدرات، وغيرها من الجرائم التي تختلف في خطورتها وتعقيدها

تم تحليل البيانات باستعمال دراسة الحالة، عبر طريقتين أساسيتين:

التحليل العمودي: أي تحليل كل حالة على حدة (تم تجاوز عرض تفاصيل هذا التحليل احتراماً لقالب المجلة، لأنه يستلزم عدداً كبيراً من الصفحات).

التحليل الموضوعاتي: وهو المعتمد في هذا المقال، حيث تم تصنيف البيانات وفق أربعة محاور رئيسية، خضعت جميعها لتحليل المحتوى، وهي كالتالي:

المحور الأول: البيانات الشخصية.

المحور الثاني: التنشئة الأسرية.

المحور الثالث: الشخصية والسلوكيات.

المحور الرابع: ظروف الجريمة وتمثلها.

يهدف هذا التصنيف إلى تسهيل المقارنة بين الحالات، والبحث عن عوامل مشتركة أو فروق دالة تساعد في تفسير سلوك الاجرامي، وذلك في ضوء المعطيات الذاتية والاجتماعية التي تم جمعها.

2.3. كيفية انتقاء الحالات وطريقة التحليل:

تم اعتماد عشرين (20) حالة تمثل مجموعة من الجانحين المدانين في قضايا جنائية متنوعة، موزعين على سبعة (7) سجون جزائرية. وقد جاءت هذه العينة بشكل انتقائي من بين 371 استمارة مقابلة تم جمعها ميدانياً. لم يتم اعتماد كافة الاستمارات، نظراً لعدة اعتبارات منهجية:

طبيعة الموضوع تندرج ضمن المنهج الكيفي، وبالتحديد دراسة الحالة، وهو ما يفرض اقتصار التحليل على عدد محدود من الحالات من أجل تحقيق التعمق في الفهم والتحليل بدل التعميم الإحصائي.

معيار الاختيار ارتكز على تنوع الجرائم، الفئة العمرية، الخلفيات الاجتماعية، وجودة المعطيات المستخرجة من الاستمارات، بما يخدم هدف البحث في فهم العوامل المشتركة أو الفارقة بين الحالات.

أما بخصوص التحليل، فقد تم اعتماد طريقتين منهجيتين:

التحليل العمودي (التحليل الفردي للحالات): تم فيه تناول كل حالة على حدة، بشكل معمق، لاستكشاف السيرة الذاتية والسياق الاجتماعي والنفسي المحيط بالفعل الإجرامي. غير أن تفاصيل هذا التحليل لم يتم عرضها بالكامل في هذا المقال، نظراً لمحدودية المساحة المفروضة من قبل قالب المجلة العلمية، والتي لا تسمح بالتوسع في عرض تحليل كل حالة على حدة.

التحليل الأفقي أو الموضوعاتي: تمثل الطريقة الرئيسية المعتمدة في عرض النتائج. إذ تم تحليل الحالات العشرين وفق أربعة محاور مستخلصة من بنية الاستمارة.

اعتماد هذه الطريقة مكّن من المقارنة بين الحالات وفق المواضيع المشتركة، وتحديد الأنماط المتكررة، وهو ما يخدم هدف الدراسة في تفسير الظاهرة الإجرامية من منظور سوسيولوجي كيفي.

أ- المعطيات الشخصية والاجتماعية:

- **الحالة المدنية:** لم نخصص جدول للحالة المدنية للمبحوثين في بادئ التحليل ظننا أننا لن نجد ضمن الحالات متزوجين بحكم أن المبحوثين لا يتجاوزون عشرين سنة، إلا أننا عثرنا على حالة واحدة وهو من ولاية بسكرة متزوج، وحالة المبحوث متزوج من امرأة تفوقه إحدى عشر سنة (11)، وحالتين لمبحوثين يعيشان مع امرأة خارج نطاق الزواج. وإن كانت أمور شخصية واستثنائية، ما يهمنا نحن في هذه الدراسة هي الحالة المدنية للمبحوثين.
- **عمر المبحوثين:** بالنسبة لسن المبحوثين عند ارتكابهم الجريمة، ارتأينا أن نتركه في المحور المتعلق بالجريمة أما عن السن الحالي وبعد مرور شهور أو سنوات في السجن، فذلك لا يؤثر

على الأجوبة التي نحن بصدد تناولها هنا، لكن قد يؤثر على أفكارهم، تصوراتهم، أفاقهم...ذلك ما لم يوسعنا أن نحلله هنا.

- المستوى الدراسي:

الجدول رقم (01): يبين المستوى الدراسي للمبحوثين

الفئة	التكرار
ابتدائي	01
متوسط	15
ثانوي	03
جامعي	01
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

كوننا حددنا عمر المبحوثين ابتداء من السادسة عشر (16) إلى العشرين (20) فمن الطبيعي أن يكون المستوى التعليمي للأغلبية يتراوح بين المتوسط إلى الثانوي، إلا أن الأغلبية الساحقة توقفوا في مرحلة المتوسط (15) رغم أن الكثير منهم قالوا أنهم كانوا يحبون الدراسة، لكن لسبب عدم قدرتهم شراء الأغراض أو تلقي مساعدات معنوية كانت أم مادية. تركوا مقاعدتهم الدراسية إما للعمل إما بالانضمام إلى جماعات (أي عصابات) بهدف كسب المال أي السرقة. وهذا لم يمنع من وجود ثلاث حالات ذات مستوى ثانوي. وحالة واحدة لطالب جامعي.

الجدول رقم (02) تبين الانتماء الجغرافي

الفئة	التكرار
وسط المدينة	15
خارج المدينة	03
آخر	02
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

يكاد أن يكون من البديهيات أن الجرائم تكثر في قلب المدن، وهذا ما يتضح جليا في الجدول، فأغلبية المبحوثين يقطنون وسط المدينة أين حدثت جرائمهم ب15، بالمقارنة مع الفئة الثانية التي تمثل المبحوثين الذين يقطنون 'خارج المدن' بثلاثة (3) فقط، أما عن فئة آخر فهما من الصحراء وبالضبط (بسكرة).

الجدول رقم (03): يبين نوع الحي

الفئة	التكرار
شعبي	10
راقي	04
قصديري	02
مزرعة	01
دوار	01
دون جواب	02
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

ليس من الغريب أن أغلب المبحوثين يسكنون الأحياء الشعبية، خاصة أن الكثير من حالات من الجزائر العاصمة المعروفة بالأحياء الشعبية مثل (باش جراح، براق، باب الوادي والحراش) أين تتفشى ظواهر أخرى فيها قبل الجريمة كممهدة لها، والتي سنتطرق إليها في الجداول اللاحقة.

ب - تحليل المحور الأول: التنشئة الاجتماعية (العائلية)

- نوع الأسرة

باستثناء حالة واحدة أين كانت الأسرة تعيش رفقة الجد والجدة، فكلها 20/19 أسر نووية، عدد أطفالها يتراوح بين الثلاثة والسبعة أطفال، وحالة واحدة عدد أطفالها تسعة. أما عن مرتبتهم داخل أسرهم، فلا بأس أن نقدم جدول يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): يبين مرتبة المبحوث داخل الأسرة

الفئة	التكرار
الاكبر	06
الثاني	06
الثالث	01
الوسط	02
الاصغر	04
لا أدري	01
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

بعد استخراجنا لفئة الأجوبة، اتضح أن أغلبية المبحوثين ترتيبهم في أسرهم، هو إما الأول أي الأكبر أم الثاني وذلك بستة (6) تكرارات لكل فئة منهما، ثم فئة من هم الأصغر بأربعة (4) تكرارات. وان كانت الدراسة تعتمد على دراسة حالة منهج كفي؛ إلا أنه بإمكاننا مطابقة نفس النتائج مع دراسة أخرى أجريت بالرياض (معاوية، 1990، صفحة 192) والتي تولي اهتمام كبير لمرتبة المجرم داخل أسرته، والتي تفسر أن هذا قد يعود إلى تحمل مسؤولية الأسرة بالنسبة لكبار الأسرة مما

يجعلهم، يبحثون عن توفير المال بأي طريقة أو إلى تدليل الطفل الصغير من طرف الأسرة مما يجعله يتمرد. أما عن آخر جواب 'لا أدري'، فكون المبحوث غير شرعي، لا يعرف لأي أسرة ينتهي.

الجدول رقم (05) : يبين العلاقة الوالدين

الفئة	التكرار
قليلة المشاكل	08
كثيرة المشاكل	04
دون مشاكل	06
لا أدري	02
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

هذا السؤال متسلسل مع أسئلة أخرى، كتنوع المشاكل...، إلا أنه لا يسعنا أن نعرض كل الأجوبة هنا؛ تم تقييدها كونها أسئلة مفتوحة. في حين كانت أغلبية الأجوبة تتجه نحو الإشارة إلى وجود مشاكل قليلة أو عدم وجود مشاكل بين الأم والأب، أي بالنسبة للمبحوث الواحد الذي قد أجاب كذلك في جواب آخر على أن العلاقة بينهما أي (الوالدين) كانت "متوترة" أو مجرد "عادية". أما عن سبب المشاكل فأغلبها مادية "أغراض منزلية" "سكن" ... طرحنا سؤال آخر إن كان ذلك يؤثر عليهم؟ ومن بين الأجوبة "نعم كثيرا مما جعلني أهرب من البيت وأنام في الشارع"، أما الطفل الغير الشرعي الذي أجاب ب لا أدري فيقول "لا أعرفهم، وأكد بينهم مشاكل والنتيجة حياتي الضائعة..." أما عن المبحوثين اللذان لم يردا على السؤال فكون حالة واحدة كان فيها الأب متوفي وعمر المبحوث لا يتعدى الخامسة (5)، والثانية حدث طلاق مبكر. وبقصد معرفة حدة المشاكل كان هناك سؤال آخر طرحنا سؤال للفهم أكثر حيث سألنا الحالات إذا ما أدت تلك المشاكل إلى طلاق؟ فوجدنا أنه كانت أربع حالات طلاق.

الجدول رقم (06): يبين السوابق القضائية في العائلة

الفئة	التكرار
نعم	06
لا	12
دون جواب	02
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

من بين الحالات الستة (6) التي فيها أجاب المبحوثين ب 'نعم' أي بوجود أفراد دخلوا السجن من ضمن العائلة، كان الأخ يمثل التكرار الأكبر (3)، ثم العم والخال، كما لدينا حالة واحدة هي الأم، وهي الحالة التي كان فيها الطفل 'غير شرعي'. الأخ كان الأكبر عند كل الحالات هنا يكون القدوة للإخوة ما ينعكس عليهم بالسلب.

ج_ المحور الثاني: شخصية المبحوث وسلوكياته ومخالطته
الجدول رقم (07): طبع المبحوث في مرحلة الطفولة؛ ونوع العقاب المتلقي من طرف الوالدين.

الفئة	التكرار
شقي	08
مطيع	09
دون جواب	03
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

أليس من الغريب أن يعترف الشخص وهو داخل السجن أنه كان طفل "شقي"، وبالتالي كان يستهل العقوبة التي كان يتلقاها حتى يعاقب بالضرب، بل بالضرب المبرح من طرف الأب فيقول أحدهم عن السؤال إذا ما كان ذلك يؤثر عليه؟ وكيف كان يؤثر عليه؟ "بالغضب وفعل الأخطاء من جديد" وهكذا كانت الإجابات التي تحصلنا عليها من كل الحالات التي أجابت بالطبع الشقي وحتى التي رفضت الإجابة فقد أجابت أنها كانت تعيد الكرة ولا يهتمها أي العناد والمواصلة في الفعل.

الجدول رقم (08) : بين نقص الحنان

الفئة	التكرار
كلاهما	04
الأب	04
الأم	05
لا	4
دون جواب	03
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

إذا ما جمعنا عدد الحالات التي صرّح فيها المبحوثين بأنهم افتقدوا إلى الحنان العاطفي خلال مرحلة الطفولة، فإننا نصل إلى ما مجموعه ثلاث عشرة (13) حالة؛ موزعة على النحو التالي: أربع (4) حالات من طرف الأب، خمس (5) من طرف الأم، وأربع (4) حالات من كليهما، مع الإشارة إلى أن بعض المبحوثين أشاروا إلى غياب الحنان من محيطهم الأسري والاجتماعي الأوسع.

انطلاقاً من الطرح الدوركيي، يُمكن تفسير هذا الغياب على أنه مؤشر على خلل في وظيفة الأسرة كنسق اجتماعي أولي مسؤول عن نقل القيم والمعايير وضبط السلوك. فحين تُعاني الأسرة من تفكك في أدوارها أو ضعف في إشباع الحاجات العاطفية للأبناء، فإن ذلك يُنتج ما سماه دوركايم بـ "الأنومي"، أي حالة اللا معيارية أو الفراغ القيمي، التي تدفع بالفرد إلى فقدان الشعور بالانتماء، وتجعله أكثر عرضة للانحراف والانجراف نحو السلوك الإجرامي.

وبذلك، لا يمكن فهم الأفعال المنحرفة بمعزل عن هذا النقص البنيوي في التجربة العاطفية للمبحوثين، الذي شكّل بالنسبة لهم شرخاً مبكراً في علاقتهم بالسلطة الأبوية، وبالنسق القيمي والاجتماعي ككل.

د- محور الجريمة

الجدول رقم: 09 يبين سن الحالة عند ارتكاب الجريمة

الفئة	التكرار
16	02
17	05
18	06
19	02
20	05
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح جليا من الجدول التاسع بأن الفئة الأكثر تكرارا هي، الفئة التي يبلغ فيها المبحوثين السن الثامنة عشر بستة (6) عند ارتكابهم الجريمة، تليها الفئتين (السابعة عشر تم العشرون) بنفس التكرار (5).. وعن بقية الفئات أين يبلغ سن المبحوثين، 16، 19 بحالتين فقط لكل فئة.

أما عن قلة المبحوثين في فئة (19) فقد يكون من محظ الصدفة. بينما قد يفسر قلة عدد الفئة (16) إلى عدم تواجدهم بالسجون بل بالمراكز المخصصة للمراهقين. قد يفسر ارتفاع تكرارات في الفئة 17 و18 بأن هذين الفئتين في مرحلة انتقالية من المراهقة إلى مرحلة الشباب.

الجدول رقم 10: يبين نوع الجريمة

الفئة	التكرار
سرقة	08
سرقة؛ ترويج المخدرات	02
سرقة؛ ضرب	01
ترويج المخدرات	01
ضرب	03
فعل مخل بالحياء	01
قتل	04
المجموع	20

المصدر: من إعداد الباحثة

يمكن فهم تكرار جرائم السرقة التي بلغت 11 حالة، إضافة إلى 4 حالات من الضرب و3 حالات تتعلق بترويج المخدرات في ضوء السياق الاقتصادي والاجتماعي الهش الذي يميز معظم المبحوثين.

فقد كشفت المعطيات المستخلصة من الاستثمارات أن الأوضاع المعيشية الصعبة، وغياب مصادر الدخل المستقرة، لعبت دورًا بارزًا في دفع هؤلاء الأفراد نحو الانحراف.

يقول أحد المبحوثين في سياق استرجاعه لأحداث الجريمة:

"كنت جد مهموم، الوالدة لا تستطيع دفع كل نفقات البيت وعملي لا يساعد كثيرًا. مرت أمامي سيارة جميلة جديدة فيها شابان يبدوان عليهما الثراء... نظرت فيها وأردتها لي".

هذا الاقتباس يعكس بوضوح دينامية التوتر، حيث تتحول الفوارق الاقتصادية إلى محفزات للسلوك الإجرامي، خاصة في ظل تراجع آليات الحماية الاجتماعية وغياب سياسات الإدماج المهني الفعالة.

إضافة إلى العامل الاقتصادي، برزت دينامية الانتماء إلى جماعات الأقران المنحرفة كعنصر مفسر كذلك، إذ صرح عدد من المبحوثين بانخراطهم في شبكات اجتماعية يغلب على أفرادها تاريخ إجرامي متشابه، لا سيما في مجالات السرقة وترويج المخدرات والعنف. وهو ما ينسجم مع ما تطرحه نظرية التعلم الاجتماعي من أن السلوك الإجرامي يُكتسب ضمن جماعات مرجعية تؤمن بمشروعية الفعل المنحرف وتعيد إنتاجه ثقافيًا.

أما حالات القتل، فقد اتسمت بطابعها الاستثنائي، من حيث السياقات والدوافع، ولم يكن ممكنًا إخضاعها لنفس التفسير السابق، نظرًا لأنها ارتُكبت في ظروف مفاجئة أو استثنائية يصعب تعميمها، وهو ما يجعلها أقرب إلى الأفعال العنيفة الانفعالية ذات البعد الفردي أكثر من كونها أفعالاً مدفوعة بشبكة عوامل بنيوية واضحة.

يجدر التنويه إلى أن اختيار العينة لم يتم بناءً على تقسيم جهوي أو اعتبارات مجالية، بل كان انتقاءً مرتبطاً بخصائص الحالات نفسها ومدى استجابتها لمتطلبات المنهج الكيفي. ومع ذلك، يُلاحظ أن أغلب الحالات كانت من العاصمة الجزائر، وهو أمر يمكن تفسيره بكونها تضم عددًا أكبر من الأحياء الشعبية المكتظة، التي تشهد ارتفاعًا في نسب الجريمة بفعل الكثافة السكانية، الهشاشة الاجتماعية، وسرعة التغيرات الحضرية.. وهنا نتقاطع مع دراسة الانتحار لدوركايم حيث يري أن الانتحار الحضري أكثر من الانتحار الريفي، والعكس بالنسبة للقتل. (Durkheim, 2007, p. 403)

3. نتائج الدراسة:

لم يتسنَّ لنا، لأسباب منهجية، عرض جميع التفاصيل التي تم جمعها ميدانيًا، خاصة تلك المتعلقة بالأسئلة المفتوحة، والتي أدرجنا بعضًا منها أثناء تحليل الجداول. ومع ذلك، فقد أبرزت

النتائج ميولاً دالة تكشف عن بنية اجتماعية تُنتج الاجرام وتُعيد إنتاجه ضمن شروط موضوعية محددة.

أولاً، الحرمان المادي والرمزي بدا واضحاً في أغلب الحالات، حيث عبّر المبحوثون عن عجزهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية، وافتقارهم إلى أي دعم معنوي أو مادي. هذا ما دفع الكثير منهم إلى مغادرة مقاعد الدراسة في سن مبكرة، ليس بدافع التمرد الفردي، بل نتيجة لما وصفه دوركايم بـ "اللامعيارية" (anomie) أي غياب التوجيه القيمي وضعف الاندماج الاجتماعي، حيث يجد الفرد نفسه بلا مرجعية تضبط سلوكه، فيلجأ إلى السرقة والانضمام إلى جماعات منحرفة كوسيلة للبقاء أو الاندماج في بديل اجتماعي.

ثانياً، على خلاف ما ذهب إليه دوركايم في تحليله للانتحار، حيث ترتفع معدلاته في المدن نتيجة للانعزال الاجتماعي، فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن الجرائم لدى الشباب المدروسين تركز في الحضر، وتُمارَس في قلب المدينة أكثر من الأطراف أو المناطق الريفية. هذا يدل على أن المدينة لا تمثل بالضرورة اندماجاً اجتماعياً أعلى، بل أحياناً تفاقم العزلة والتنافس الفردي، وتزيد من الشعور بالتهميش، مما يدفع بعض الفئات، خاصة المهمشة، إلى الانخراط في الجريمة كاستراتيجية بقاء.

ثالثاً، لعبت التنشئة الاجتماعية الأسرية دوراً جوهرياً في وقوع الجريمة فقد نشأ أغلب الأفراد في أسر نووية، يعاني أفرادها من غياب الرقابة وضعف الضبط الاجتماعي داخل البيت. وهذا يتماشى مع طرح دوركايم، الذي يرى أن الجريمة تنمو في الأوساط التي تفشل في دمج الأفراد ضمن نسق قيمي متماسك. غياب الرادع القيمي وتعويضه بالعقاب القاسي والعشوائي خلق لدى الأطفال تصورات مشوشة عن الخطأ والصواب، مما حوّل العنف إلى سلوك طبيعي، ومنح الانحراف والجريمة طابعاً اعتيادياً.

رابعاً، كشفت الدراسة أن غياب الحنان الأسري والعاطفي دفع العديد من الأفراد إلى البحث عن "انتماء بديل"، وجدوه في الجماعات المنحرفة والعصابات، التي تمنحهم نوعاً من التضامن الزائف والهوية الجماعية. وهنا يظهر بوضوح أحد تجليات "اللامعيارية الدوركايمية"، حيث تنهار المنظومة الأخلاقية التقليدية، ويحلّ محلّها نسق قيمي جديد داخل هذه الجماعات، يعطي شرعية للسلوك المنحرف والسلوك الاجرامي.

خامساً، أبرزت النتائج أن التعرض المبكر للمواد المخدرة والكحول والسلوكيات الجنسية المحفوفة بالمخاطر مثل مخالطة العاهرات، لم يكن ناتجاً فقط عن رغبة فردية، بل بفعل ضغط الجماعة والتطبيع المبكر مع الانحراف. فشرب الكحول، مثلاً، لم يكن سلوكاً عرضياً، بل أداة

وظيفية للانتماء أو للتهرب من الألم النفسي، مما يترجم ضعف الرقابة الجماعية وانهيار التضامن الأخلاقي داخل المحيط الاجتماعي للمبحوثين.

سادساً، كشفت الدراسة عن غياب الوازع الديني كمحدد داخلي للسلوك، حيث كان لدى الأفراد المدروسة مفاهيم مشوشة أو سطحية حول الحلال والحرام. ويُفهم هذا وفق دوركايم باعتباره دليلاً على انهيار الضمير الجمعي (conscience collective) الذي من المفترض أن تُنتجه المؤسسة الدينية كمكون من مكونات التكامل الاجتماعي.

يتضح من مجمل النتائج أن الجريمة لم تكن حالة شاذة بل نتاجاً لبنية اجتماعية مأزومة، حيث تتفكك روابط التضامن وتضعف مؤسسات التنشئة (الأسرة، المدرسة، الدين)، فتفشل في دمج الأفراد داخل النسيج القيمي. عندئذ، تظهر الجريمة كظاهرة "طبيعية" - كما وصفها دوركايم - تعكس مدى التفكك الاجتماعي واللامعيارية المنتشرة.

وبالتالي، فإن الانحراف في هذا السياق لا يُعالج فقط بردع قانوني أو زجر فردي، بل يتطلب إعادة بناء روابط التضامن الاجتماعي، وتفعيل آليات الضبط القيمي الجماعي، ودعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية حتى تضمن اندماجاً حقيقياً للفرد ضمن محيطه.

4. خاتمة:

إذا اكتفينا منهجياً بالعينة المتكونة من عشرين (20) حالة لشباب لم يتجاوز سنهم العشرين عاماً، فذلك لم يكن بدافع قصور كمي، بل انسجماً مع مقتضيات البحث الكيفي، الذي يسعى إلى فهم الظاهرة في عمقها البنيوي والرمزي، لا إلى استنساخها عددياً. حرصنا على تنوع الحالات لتفادي التكرار، لأن هدفنا لم يكن رصد معدلات الانحراف، بل تفكيك شروط إنتاج الجريمة. من هذا المنظور، وبالعودة إلى تصور دوركايم، تظهر الجريمة - لا كخلل فردي أو شذوذ استثنائي - بل كنتاج حتمي لبنية اجتماعية تحتوي في داخلها بذور الانحراف. فالجريمة، عند دوركايم، ليست دليلاً على المرض الاجتماعي بقدر ما تعكس وجود توتر بنيوي بين الأفراد والمنظومة القيمية للمجتمع، حيث تمثل أفعال المنحرفين محاولة - واعية أو لاشعورية - لتموقع داخل مجتمع قد يكون لفظهم أو فشل في إدماجهم.

وقد كشفت المعطيات المستخلصة من الحالات المدروسة عن قصور واضح في وظيفة التنشئة الاجتماعية التي كان من المفترض أن تضطلع بها مؤسسات الأسرة والمدرسة. فغياب التوجيه الأبوي الفعّال، وانسحاب المدرسة من أداء دورها في المواكبة والرعاية الاجتماعية، مهّد الطريق أمام اختلال في توازن الأفراد القيمي، وخلق فراغاً أخلاقياً سمح بتشكيل الانحراف والجريمة كخيار أو

كمهرب. غير أن ما يدعو للتأمل أكثر، هو الوعي العميق الذي عبّر عنه أغلبهم؛ والذي جسّد في اعترافهم شعورًا بالذنب، وتوقًا إلى التوبة، وحنينًا إلى إعادة الاندماج في المجتمع، رغم الإقرار المسبق بأن هذا الأخير لا يرحم، بل يعاقبهم بنظرة دائمة من الشك والنفى الرمزي. وهذا ما يؤكد طرح دوركايم بأن المجتمع لا يكتفي فقط بتحديد حدود المقبول، بل يُعيد إنتاج الجريمة من خلال آليات الإقصاء والتهميش المستمر. لقد أظهرت هذه الدراسة أن الجريمة، كما تصورها دوركايم، ليست فقط نتيجة فردية، بل تعبير عن خلل في التوازن الاجتماعي، ونداء صامت من فاعلين لم يجدوا لأنفسهم مكانًا في نسق يغلب عليه الصمت تجاه معاناة أبنائه. لذا فإن تجاوز الجريمة لا يكون فقط بالعقاب أو بالردع، بل بالاحتواء وإعادة بناء الجسور بين الأفراد ومؤسساتهم، وإرساء أسس جديدة للتضامن، يكون فيها "الانحراف والاجرام" لحظة تعلم اجتماعي لا وصمة دائمة.

5. قائمة المراجع:

- بوزيرة سوسن؛ العربي اشبودن. (2016). عوامل الانحراف والاتجاهات المفسرة للسلوك الانحرافي. مجلة *الخلدونية*، 9 (1)، تأثير تقانة المعلومات 2016 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 49393
- سامية عزيز ومازيا عيساوي. (2021). الجريمة من منظور سوسيولوجي_ الأسباب والأثار. مجلة دراسات سيكلوجية الانحراف، 06 (01).
- سرور بن محمد العبد الوهاب. (2004). الدافع والباعث علي الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية. *مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية*. كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- عبد الفتاح فتحي حمودة. (2022). عوامل الانحراف الفكري في الحياة الاوروبية. *العلوم وأفاق المعارف*، 02 (01)،
- عبد الله معاوية. (1990). *الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي*. الرياض: المركز العربي للدراسات اللامنية والتدريب.

Emil Durkheim. (2007). *Le suicide*. Paris: PUF.